

رقم الحكم في المجموعة ٩٩

رقم القضية في محكمة الاستئناف الإدارية ٤٢٠١/٢/ق لعام ١٤٣٩هـ

طلب وقف تنفيذ حكم في الاعتراض رقم ٩٣٥ لعام ١٤٤٠هـ

تاريخ الجلسة ١٤٤٠/١٢/٢٠هـ

المبادئ المستخلصة

أ- طلبات قضائية - وقف تنفيذ الحكم - ركن الاستعجال - صعوبة تدارك آثار التنفيذ -

صعوبة تدارك آثار تنفيذ الحكم القضائي محل الاعتراض يُثبت ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذه.

ب- طلبات قضائية - وقف تنفيذ الحكم - أركانه - توافر ركني الاستعجال والجدية في طلب وقف تنفيذ الحكم القضائي، يُجيز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه.

مُسْتَدَ الحُكْمُ

المادة (٤٩) من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

الوقائع

تتلخص الوقائع بالقدر اللازم لإصدار هذا الأمر في أن وكيل شركة (...) تقدم إلى المحكمة الإدارية بجدة بدعوى ضد أمانة محافظة جدة طالب فيها بإلزام الأمانة المدعى عليها بدفع أجره المثل مقابل انتفاع الأمانة بعقاراتهم المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة.

وبعد قيد الدعوى في سجلات المحكمة قضية برقم (٧٨٥٤/٢/ق) لعام ١٤٢٧هـ أحيلت إلى الدائرة الإدارية الثالثة بتلك المحكمة التي باشرت نظرها، وبجلسة ١٢/٥/١٤٣٩هـ أصدرت فيها حكمها ويقضي بإلغاء قرار الأمانة السليبي بالامتناع عن اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة لتقدير أجره المثل وتسليم مبلغ الأجرة عن عقارات شركة (...) من عام ١٤٠١هـ حتى ١٤٢٧هـ؛ للأسباب التي أوضحتها الدائرة. وباستئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة، الدائرة الثانية، أصدرت الدائرة فيه حكمها ويقضي بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء حكم الدائرة الابتدائية والحكم مجدداً بإلزام أمانة محافظة جدة بأن تدفع لكل من: ١- (...) مبلغاً قدره (٤٥٧, ٨٠٠, ١٨) ثمانية عشر مليوناً وثمانمئة ألف وأربعمئة وسبعة وخمسون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقارها المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٢٣/٧/١٤٢٣هـ. ٢- (...) مبلغاً قدره (٩٤٩, ٩٧١, ١٨) ثمانية عشر مليوناً وتسعمئة وواحد وسبعون ألفاً وتسعمئة وتسعة وأربعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقاره المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٤/٩/١٤٢٣هـ. ٣- (...) مبلغاً قدره (٩٤٩, ٩٧١, ١٨) ثمانية عشر مليوناً وتسعمئة وواحد وسبعون ألفاً وتسعمئة وتسعة وأربعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقاره المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٤/٩/١٤٢٣هـ. ٤- (...) مبلغاً قدره

(١٨,٩٧١,٩٤٩) ثمانية عشر مليوناً وتسعمئة وواحد وسبعون ألفاً وتسعمئة وتسعة وأربعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقاره المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٤/٩/١٤٢٣هـ.

٥- (...) مبلغاً قدره (١٨,٩٧١,٩٤٩) ثمانية عشر مليوناً وتسعمئة وواحد وسبعون ألفاً وتسعمئة وتسعة وأربعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقاره المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٤/٩/١٤٢٣هـ. ٦- (...) مبلغاً قدره (٩,٤٨٥,٩٧٤) تسعة ملايين وأربعمئة وخمسة وثمانون ألفاً وتسعمئة وأربعة وسبعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقارها المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٤/٩/١٤٢٣هـ. ٧- (...) مبلغاً قدره (٩,٤٨٥,٩٧٤) تسعة ملايين وأربعمئة وخمسة وثمانون ألفاً وتسعمئة وأربعة وسبعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقارها المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٤/٩/١٤٢٣هـ. ٨- (...) مبلغاً قدره (٩,٤٨٥,٩٧٤) تسعة ملايين وأربعمئة وخمسة وثمانون ألفاً وتسعمئة وأربعة وسبعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقارها المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ ١٧/٩/١٤٢٢هـ، وذلك عن المدة من تاريخ ٣/٢/١٤٠٢هـ وحتى تاريخ ٤/٩/١٤٢٣هـ. ٩- (...) مبلغاً قدره (١٨,٩٧١,٩٤٩) ثمانية عشر مليوناً وتسعمئة وواحد وسبعون ألفاً وتسعمئة وتسعة وأربعون ريالاً، أجره انتفاع المدعى عليها بعقارها المشمول بالصك رقم (...) وتاريخ

اليوم، وأبلغت أطراف الاعتراض بها؛ وفقاً للمادة التاسعة والأربعين من نظام المرافعات أمام الديوان التي نصت على أنه "لا يترتب على الاعتراض أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الاعتراض، وقدرت أن تنفيذه يرتب آثاراً يتعذر تداركها. وتحدد المحكمة جلسة لنظر هذا الطلب يبلغ بها أطراف الاعتراض...".

الأسباب

وحيث إنه للنظر في طلب الأمانة المعارضة وقف تنفيذ الحكم محل الاعتراض، فإنه لما كان الظاهر من أوراق الدعوى ودون التقصي في عناصر الموضوع أن التأخير في اتخاذ الإجراءات اللازمة لنزع الملكية لا يرجع في مجمله إلى الأمانة المعارضة، وكان تنفيذ الحكم المعارض عليه بحسب تقدير المحكمة يُرتب آثاراً يصعب تداركها؛ مما يعني توافر ركني الاستعجال والجدية في طلب وقف تنفيذ الحكم. وحيث تضمنت صحيفة الاعتراض طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى؛ مما تنتهي معه هذه المحكمة إلى الأمر بوقف تنفيذه.

لذلك أمرت المحكمة: بوقف تنفيذ الحكم محل الاعتراض.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

